الأمم المتحدة

E/ICEF/2007/AB/L.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
8 August 2007
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧

٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

الاستجابة لطلب معالجة النتائج الرئيسية والمتكررة لمراجعة الحسابات ونتائج مراجعة الحسابات التي ظلت دون تسوية لمدة تزيد على ١٨ شهرا**

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للمقرر ١٨/٢٠٠٦، الذي يطلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة الاستجابة للقضايا الرئيسية والمتكررة المحددة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات.

٢ - ويقدم الفرع التالي من هذا التقرير لمحة عامة عن استجابة الإدارة لموجز النتائج الرئيسية والمتكررة (انظر الفرع الرابع من التقرير بشأن المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٦ (E/ICEF/2007/AB/L.8)).

* E/ICEF/2007/13.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات داخلية.

240807 230806 07-45425 (A)

الإجراءات الجاري اتخاذها بشأن النتائج الرئيسية المتكررة

٣ - يعزى السبب الرئيسي في تأخر اتخاذ إجراءات بشأن توصيات وملاحظات مراجعة الحسابات إلى غياب المساءلة المؤسسية الواضحة بشأن هذه المتابعة، ويضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك على صعيد المقر والصعيد الإقليمي فهم واضح بشأن الجهات المنوط بها مسؤوليات الإدارة، والمساءلة والرقابة والالتزامات بتقديم التقارير.

٤ - فتقسيم اختصاصات المساءلة والمسؤوليات في منظمة شديدة اللامركزية بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية إنما يحتاج إلى مزيد من التوضيح لكفالة زيادة فعالية الاستجابة والإجراءات المتعلقة بتوصيات مراجعة الحسابات.

٥ - وتدرك اليونيسيف هذه النقائص وهي في سبيلها إلى معالجتها، وبخاصة في سياق الاستعراض التنظيمي وميزانية فترة السنتين، بل ومن خلال طرق أخرى أيضا.

٦ - ففيما يتعلق بالنتائج المتكررة لمراجعة الحسابات، تدرك اليونيسيف، أنه بالرغم من التحسينات، لا يزال هناك عدد كبير من المكاتب القطرية التي لا تستوفي المجموعة الكاملة من المعايير الإدارية التي حددتها اليونيسيف في مجالات أساسية كالمالية، وإدارة البرامج، والمساعدات العينية، وتنفيذ التوصيات السابقة لمراجعة الحسابات. وتتفق إدارة اليونيسيف مع القول بأن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة لمعالجة المجالات التي تكون فيها درجات تقييم الأداء ضعيفة على نحو منتظم. ولتحسين أداء المنظمة، ستدعم اليونيسيف توحيد وإصدار التوجيهات بشأن الضوابط المالية والممارسات الأساسية لإدارة البرامج؛ وزيادة الوعي على المستوى العالمي بأداء المكاتب القطرية من خلال تحسين أنشطة الرصد التي تضطلع بها المكاتب الإقليمية والمقر، وزيادة الاهتمام بتنمية المهارات.

٧ - وخلاصة القول إن اليونيسيف ستعمل من أجل كفالة أن يتم في أقرب وقت ممكن، كلما استجدت تغييرات في المقر والمكاتب الإقليمية، إطلاع كبار الموظفين الوافدين على المعلومات المتعلقة بأي نتائج قائمة تم التوصل إليها في مراجعة للحسابات .

الإجراءات الجاري اتخاذها لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات المتبقية التي ظلت دون تسوية لمدة تزيد على ١٨ شهرا

٨ - يشير الرد التالي على وجه التحديد إلى الملاحظات التي ظلت دون تسوية لمدة تزيد على ١٨ شهرا اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر المرفق الثاني من التقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٦(E/ICEF/2007/AB/L.8).

تقرير موجز عن ضوابط إدارة البرامج (٢٠٠٢)

٩ - **المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي** – يتوقع المكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي أن يحقق تقدما في معالجة التوصيات والملاحظات التي لم يتخذ إجراء مناسب بشأنها، وذلك بعد أن عين في الآونة الأخيرة موظفا لشؤون الرصد والتقييم، وخصص موارد إضافية في تخطيطه للميزانية من أجل التقييم السليم لجودة خطة عمل المشاريع وخطط العمل السنوية لكل بلد. وسيتم على سبيل الأولوية توفير الوثائق المتعلقة بالخطوات الجاري اتخاذها لكفالة استيفاء الأفرقة الإدارية القطرية للمعايير الدنيا. وقد اتخذ المكتب أيضا خطوات لتكييف برامجه التدريبية بما يتسق مع المعايير الجديدة للمنظمة وسيقدم إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ما يثبت هذا.

١٠ - **المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي** - لا تزال بعض الملاحظات الموجهة إلى المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لم يتخذ إجراء مناسب بشأنها لعدم كفاية القدرة على إقفالها. وهناك توصيات أخرى نفذت ولكن لم يبلغ عنها على النحو المناسب. فقد تغير في الأعوام الخمسة الأخيرة الموظفون الأقدم بالمكتب بأكملهم، وشغل بعض الوظائف خلال هذه الفترة موظفان أو أكثر. وقد قدم المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ردودا على جميع التوصيات، وهو ينتظر تعقيب مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بشأن ما أقفل منها على أساس الإجراءات المبلغ عنها.

١١ - **المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا** – بعد تأخيرات في الاستجابة لتوصيات مراجعة الحسابات معظمها يرجع إلى تعطل سير العمل نتيجة نقل المكتب الإقليمي على نحو طارئ إلى مكان آخر، وارتفاع غير اعتيادي في معدل الدوران في عدة وظائف إدارية عليا، يجري اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة ما ظل معلقا من نتائج مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٢. وتشمل الخطط الإدارية للمكتب التخصصي السليم لساعات عمل الموظفين لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات ووضع حدود واضحة للمسؤولية عن معالجة تلك النتائج .

١٢ - تتبع **مكتب التقييم** بصورة منهجية تقارير التقييم ويقيّم جودتها. ويجرى تتبع خطط التقييم التي أعدتها المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر. ويذهب التتبع الفعلي لاستخدام بيانات التقييم لأغراض تخطيط البرامج وتنفيذها، إلى أبعد من أعمال التقييم، ويعكف مكتب التقييم على مناقشة سبل تحسين جودة التقييمات وكفالة الاستعانة بالنتائج في أعمال التخطيط التي يتم الاضطلاع بها مع شعبة البرامج. ويشترك مكتب التقييم أيضا مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في المناقشات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات لإقفال هذه الملاحظة.

مراجعة عمليات وضوابط المشتريات (٢٠٠٤)

١٣ - تتعلق ثلاث من الملاحظات التي لم يتخذ إجراء مناسب بشأنها بالتوجيهات المتصلة بالشراء بما في ذلك عمليات التعاقد المنخفضة القيمة التي يجريها المقر. وفيما يتعلق بهذه الملاحظات، انتهت الآن شعبة الإمدادات من تنظيم دورات تدريب محسن للموظفين. وكانت عمليات استعراض ممارسات الشراء التي يقوم بها المقر متأخرة، ولكنها الآن اكتملت وتم التغلب الآن على الثغرات الإدارية التي نشأت عن المعدل المرتفع لتغيير الموظفين الذي أخّر وضع الصياغة النهائية للمبادئ التوجيهية الجديدة حتى أواخر عام ٢٠٠٧.

١٤ - وكانت الاقتراحات المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، وشعبة الإمدادات وشعبة تكنولوجيا المعلومات بوضع ضوابط على إجراءات الشراء بحيث لا تتجاوز حدود السلطة المفوضة إليها اقتراحات معقدة، على غير المتوقع، ويصعب الأخذ بها على مستوى الممارسة. وتضطلع شعبة الإمدادات بدور ريادي في بلورة تلك الاقتراحات وقد تم التوصل إلى اتفاق فيما بين الشعب بشأن تنفيذ التوصيات.

١٥ - وتتصل ملاحظة أخيرة لم يتخذ إجراء مناسب بشأنها في هذا المجال بالحاجة إلى إعداد نسخ تحرر يدويا من وثائق عقود اتفاقات الخدمات الخاصة مما يمكن أن يؤدي إلى وقوع أخطاء. وقد جرى إعداد مقترح يدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وسيتم المضي فيه قدما حالما تتوافر الأموال في فترة السنتين الجديدة.

مراجعة إدارة معلومات الأداء الداخلي في شُعَب المقر (٢٠٠٥)

١٦ - هناك عدد من الملاحظات وجهت إلى مكتب المدير التنفيذي تتصل بأداء الإدارة، والمساءلة وتقديم التقارير. وعقد مكتب المدير التنفيذي مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مناقشات خلُص فيها في آخر عام ٢٠٠٦ إلى أن الأفضل معالجة هذه الملاحظات في سياق الاستعراض التنظيمي.

١٧ - وقد أكد تقرير الاستعراض التنظيمي عدم وجود اتساق بين المقر والميدان. وأُوصي بتحسين الاتساق الأقاليمي، وإنشاء وحدة متفرغة للدعم الميداني في مكتب المدير التنفيذي تكون بمثابة ''ميناء الزيارة'' الأول بالنسبة للمكاتب الإقليمية ولتوفر التنسيق والرقابة اللازمين. وستساعد هذه الوحدة أيضا المدير التنفيذي في تقييم أداء المديرين الإقليميين.

١٨ - وأوصى الاستعراض التنظيمي أيضا بأن تقوم اليونيسيف، حالما يتم إحلال الهياكل الإدارية المحسنة، بإعادة تعريف مهام المساءلة في المنظمة بأسرها والتعريف بها وتنفيذها.

وسيعاد النظر في الوثائق الحالية المتعلقة بالمساءلة وتحديثها لرصد ما يترتب على التحولات الاستراتيجية المقترحة من آثار وفروق دقيقة.

١٩ - وسيتم في سياق استجابة الإدارة للاستعراض التنظيمي، وبالتأسيس على توصياته وضع الصيغة النهائية لهذا الإطار الجديد للمساءلة.

٢٠ - وثمة ملاحظة أخرى لم يتخذ الإجراء المناسب بشأنها في هذا المجال تتصل بالنقائص وأوجه عدم الاتساق في السياسات والتوجيه والمصطلحات المتصلة بالأداء. وهذا مجال تعمل فيه اليونيسيف على نحو وثيق جدا مع شركاء من منظومة الأمم المتحدة على كل من المستوى العالمي والمستوى القطري. وقد أصبحت عمليات البرمجة بين الوكالات تنسق على نحو مطرد فيما بين الوكالات. فقد كان لا بد لليونيسيف أن تكفل ألا تستبق توجيهاتها القرارات التي تتخذها وكالات اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢١ - بيد أنه ثمة حاجة إلى جهد أشمل لكفالة الاتساق في التوجيهات ومواد الدعم المتعلقة بوضع واستخدام مؤشرات تقييم الأداء. وهذا ما يتواصل انجازه بالاستعانة بمجموعة من المواد ستصبح جاهزة في أواخر عام ٢٠٠٧، وستعكس على نحو كامل العمل المتعلق بالإدارة على أساس النتائج الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بسياسات البرمجة.

٢٢ - ولسبب ذي صلة بما تقدم، انحصرت بالنسبة للمقر مواد التدريب في تحديد الأولويات والنتائج، وغايات الأداء ومؤشرات تقييمه. أما إعداد مواد التدريب لشعب المقر، فقد كان مرهونا بإتمام استعراض أساليب العمل في كامل أجهزة المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، بُسّطت كثيرا المبادئ التوجيهية للتخطيط لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعُدلت كذلك بقدر كبير استعراضات الميزانيات. ولسد الاحتياجات الفورية، تم اتباع نهج علمي مع شُعَب ومكاتب إقليمية عديدة وفعالة يقدم التوجيه إلى كل منها على حده. وفي ضوء هذه التغييرات، لم يكن من المناسب استحداث مواد تدريب جديدة. وسيتم بالنسبة لفترات السنتين المقبلة استحداث مواد التدريب حسب الحاجة وتعديلها على أساس آخر الخبرات المكتسبة.

الملاحظات التي لم يتخذ إجراء مناسب بشأنها الموجهة إلى المكاتب القطرية

٢٣ - في **السنغال**، لوحظ تأخر وضع خطة تدريب شاملة للمكتب. ويجري اتخاذ إجراءات لمعالجة هذا التأخر من خلال زيادة الموظفين. وكانت الملاحظات الأخرى تتعلق بمواطن ضعف في الإجراءات المتعلقة بالمساعدة النقدية سواء ما يتعلق منها بطلبها أو

بتصفيتها. وقد أفاد المكتب أنه يفضل الانتظار ريثما يبدأ الأخذ بالنهج الجديد المنسق في التحويلات النقدية، بدل استحداث مجموعة مؤقتة من الإجراءات (تتمثل أساسا في استمارة للطلب وأخرى للإبلاغ) كان سيتعين تعديلها مما سيتطلب تدريبا إضافيا للشركاء. وكانت التقديرات الأصلية بشأن استهلال العمل على الوجه التام لإجراءات النهج المنسق في التحويلات النقدية مفرطة في التفاؤل إذ تعين على وكالات الأمم المتحدة أن تتعامل مع مجموعة متنوعة من الوزارات كل وزارة على حدة، وكانت هناك تأخيرات في الدراسات التي سيتم إرساء النظام الجديد على أسسها.

٢٤ - في **اليمن**، هناك عدد من الملاحظات والتوصيات التي لم يتخذ إجراء مناسب بشأنها المتصلة بمسائل الإمداد. ويعكف حاليا الممثل الجديد، الذي وصل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على تنفيذ إجراءات معالجتها.